

تنسيق جديد بين العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة المغربيين

التصدي لتحرك حزب التجمع الوطني للأحرار في محاولة منه لتصدر نتائج الانتخابات القادمة، مشددة على أن "هذا القرار سيتبعه انضباط الحزب قواعد وقيادات، لأن هاجس الظفر بهذه الانتخابات هو المسيطر على القرار بعيدا عن المواقف ضد الأصالة والمعاصرة التي ألف حزب العدالة والتنمية التلويح بها دون تنفيذها".

وأكد سعد الدين العثماني أن للحزبين إرادة مشتركة لتجاوز مخلفات الماضي والتفكير في كيفية استمرار الحوار السياسي بينهما في المستقبل وتجاوز جميع القضايا الخلافية ومناقشة وجهات نظر الطرفين.

وتوه سعد الدين العثماني بالعلاقة التي باتت تجمع الحزبين والتي طويت فيها صفحة الماضي، "حيث شهدت نوعا من التناظر والصدام نتيجة سياسات خاصة"، داعيا إلى "بناء علاقة بين الحزبين قوامها أسس متينة وأطراف سياسية تشغل في إطار التعاون فيما بينها لخدمة مصلحة البلاد وتقوية الثقة في المشهد السياسي".



شريفة لومير

هناك إجراءات متخذة لتجاوز مرحلة العدا بين الحزبين

واعتبر حزبا العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة أن التنسيق في مواجهة جائحة كورونا وبلورة الميثاق الوطني للنموذج التنموي وغيرهما، فضلا عن التعاون والتنسيق بين منتخبي الحزبين على مستوى الجماعات الترابية، بمثابة مقدمة للتنسيق على أعلى مستوى للانتخابات المقبلة.

وأشار عبد اللطيف وهبي إلى أن "اللقاء ناقش الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وتم الإجماع على ضرورة إنجاحها لما في ذلك من فائدة للديمقراطية ولبلادنا، معلنا أن هذا اللقاء خطوة أولى ستليها خطوات أخرى لإنجاح العملية السياسية في المغرب".

كما أعرب عن أمله في تدارك ما ضاع من الوقت في صراعات جزئية، موضحا أن المواقع في بعض الأحيان كانت تقرض بعض المواقف.

واعتبر مراقبون أن تغيير قيادات الأصالة والمعاصرة التي كانت تغير الجدل والعداء والتصريحات النارية ساهم في الوصول إلى هذا التنسيق الذي فرضته الضرورة الانتخابية لكلا الحزبين.

وأضاف هؤلاء أن الأصالة والمعاصرة يريد الخروج من موقع المعارضة إلى تدبير الشأن العام من بوابة المشاركة في الحكومة، وهذا ما دفعه إلى التنسيق مع الحزب الحاكم حاليا.

محمد مامون العلوي

الرباط - ظهرت في الأونة الأخيرة بوادر تحالف قوي بين حزبي العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة المغربيين لبحث التطورات السياسية بالبلاد وفي مقدمتها الانتخابات القادمة، بعد فترة طويلة من العدا والخلافات.

وترأس الأمين العام للعدالة والتنمية سعد الدين العثماني وعبد اللطيف وهبي الأمين العام للأصالة والمعاصرة، نهاية الأسبوع، لقاء تشاوريا لبحث المستجدات السياسية ومن بينها العملية الانتخابية المقبلة.

وعبر الطرفان في مقر العدالة والتنمية السبت عن اعترازهما بالتنسيق والتعاون بين الحزبين في مختلف المحطات السياسية والبرلمانية التي شهدها المغرب مؤخرا وبين منتخبي الحزبين على مستوى الجماعات الترابية، مؤكداً على إرادتهما المشتركة لتعزيز الشراكة الفعالة.

وقالت مصادر لـ "العرب" إن "اللقاء بين الحزبين تم في جو من الانفتاح على الآراء والمواقف السابقة، مع الحديث عن الإجراءات المتخذة لتجاوز مرحلة العدا بين الطرفين".

وأضافت أن اللقاء لم يقتصر على الحديث عن موضوع تنسيق الجهود للفوز بالمراتب الأولى، خاصة في الجماعات المحلية، بل تطرق إلى مسألة المرور إلى تحالف كامل بعد الانتخابات.

وأكدت الباحثة في العلوم السياسية شريفة لومير أن "اللقاء هو بداية صفحة جديدة من التنسيق بين الحزبين استعدادا للمرحلة الانتخابية التي تفصلنا عنها أشهر قليلة".

وأوضحت في تصريح لـ "العرب" أن "هذا التنسيق الذي سيفضي إلى تحالف انتخابي جديد، رغم أنه تحالف أقل ما يقال عنه إنه هجين، سيعصب في مصلحة الحزبين".

واعتبرت قيادات الحزبين في المقر المركزي لحزب العدالة والتنمية بالرباط أن اللقاء جاء فرصة للتأكيد على أنهما يريدان الإسهام في إنجاح تلك الاستحقاقات بنفسه وطني "والتعبير عن رفض كل الأساليب الساعية للمساس بنزاهة وحرية الاقتراع، خصوصا عبر استخدام المال الانتخابي وبعض أدوات الترغيب والترهيب ضد بعض الفاعلين السياسيين".

ويرى سياسيون أنه بعد لقاء العثماني وهوبي يمكن الحديث عن تنسيق مسبق بين العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة لدخول المعركة الانتخابية ودفن ماضي التصادم بينهما الذي استمر طويلا، وتتوجس قواعد العدالة والتنمية وبعض قياداته من تطبيع كامل مع حزب الأصالة والمعاصرة.

وأشارت شريفة لومير إلى أن الحزبين يحاولان توحيد جهودهما "من أجل

حركة النهضة في مرمر غضب المحتجين التونسيين

شعارات الاحتجاجات موجهة إلى الحركة أكثر من حكومة المشيشي



مخاوف متصاعدة من مفارقة المشهد السياسي

من خلالها نسب الفقر والبطالة وارتفع عدد الوفيات بسبب الجائحة الصحية، فضلا عن التراجع الكبير في الحقوق والحريات".

وأضاف "النهضة تتخوف من التكرار الاجتماعية لأنها تسببت في تدهور الأوضاع ونحس الآن في مفترق طريق، والحركة لا تهمها مصلحة البلاد، بل تسعى لحماية مصالحها، وما يقع اليوم يمكن أن تكون له تداعيات كبيرة".

وتابع "هذه بداية انطلاق نحو مسار التغيير والإصلاح، والنهضة تعي جيدا أن الوعي الشعبي بالتغيير والنزول إلى الشارع يعني تهديدا حقيقيا لمكانة الحركة في السلطة".

وتتزامن هذه الاحتجاجات مع ذكرى اغتيال السياسي محمد البراهمي (25 يوليو 2013)، فضلا عن تدهور الأوضاع المعيشية والصحية للتونسيين، حملت أحزاب سياسية الحركة مسؤولية تلك الاغتيالات.

وفي بيان لها في الذكرى الخامسة لاغتيال الشهيد محمد البراهمي حملت حركة الشعب حركة النهضة المسؤولية كاملة عن الاغتيالات والعمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد.

وحذرت حركة الشعب الحكومة مماً وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من تدهور البلاد والخطر الإفلاس نتيجة أزماتها المصادقة على قانون الإنعاش الاقتصادي خدمة للقاسدين والمهربين، وفق نص البيان.

خصوصا وأن أوضاع التونسيين اليوم وصلت إلى أدنى مستوياتها، وهناك حالة من الاحتقان أمام حكومة فاشلة ووضع وبائي خطير".

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أنه "من حق التونسيين أن يحتجوا ويتظاهروا، وكل من يتخوف من هذه التحركات من المؤكد أن لديه ما يخفيه".

ورغم تفشي فيروس كورونا والإجراءات الأمنية المشددة استجاب العديد من التونسيين إلى دعوات التظاهر، حيث رأى كثيرون في ذلك إمكانية لإحداث تغيير حقيقي في تونس.

وفضلا عن الأزمة الاقتصادية والصحية التي تعيشها تونس تشهد البلاد أزمة سياسية محتدمة بين رؤوس السلطة، فبينما يرى الرئيس قيس سعيد أن خيارات الحكومة فاشلة وأنها خاضعة لضغط اللوبيات، يعتبر رئيس الحكومة هشام المشيشي ومن ورائه الحزب السياسي للحكومة الذي تقوده النهضة خيارات صائبة تخدم مصالح البلاد.

ويرى مراقبون أن احتجاج التونسيين ضد حركة النهضة نتيجة طبيعية لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد هؤلاء على أن الحركة تناور سياسيا في كل مرة لحماية موقعها وصناعة القرار السياسي في الحكم.

وقال النائب المستقل بالبرلمان حاتم المليك في تصريح لـ "العرب" إنه "من الطبيعي جدا أن يحتج التونسيون على تراكمات منذ عشر سنوات وصلت بالبلاد إلى مرحلة غير مسبوقة تفاقمت

في تونس على التصدي للتجاوزات، داعية كل الأطراف السياسية والمنظمات وأنصار الديمقراطية ودولة القانون إلى إدانة هذه الاعتداءات والتشديد على المتابعة القضائية لكل المتورطين.

واقترح المحتجون الأحد مقررات لحركة النهضة في ثلاث ولايات، إذ شهدت عدة مدن وقفات احتجاجية للمطالبة بإسقاط حكومة هشام المشيشي وحل البرلمان وتغيير النظام السياسي، كما اقترح المحتجون في ولاية توزر مقر الحركة وحرقوا محتوياته بالتزامن مع اقتحام مقرات الحركة في ولايتي القيروان وسيدي بوزيد.

ويبدو أن مطالب الشارع التونسي انتقلت من ضرورة استقالة المشيشي نظرا إلى سوء إدارته للأزمات الاجتماعية والصحية، إلى المنظومة السياسية برمتها والتي تمثلها حركة النهضة بالأساس.

وتستشعر النهضة خطورة تصاعد الأصوات المناهضة بخروجها من الحكم وإسقاط المنظومة السياسية التي ظهرت منذ 2011، حيث تدرك قياداتها وقواعدها جيدا أن سقوط المنظومة يعني الضرورة خسارة الحركة لمكانتها في السلطة.

وترى أطراف سياسية معارضة أن التظاهر حق مكفول دستوريا للتعبير الشعبي ضد ممارسات السلطة، مفسرين قلق الغنوشي ومن ورائه النهضة بتواصل تمسكهم بالسلطة.

وأفاد أمين عام التيار الديمقراطي غازي الشواشي أن "حق التظاهر مكفول دستوريا، وهو البية من البيات التعبير

يحمل التونسيون حركة النهضة مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب فشلها في إدارة شؤون البلاد منذ عشر سنوات وسط دعوات متصاعدة إلى إزاحتها من السلطة عبر التظاهر في الشارع، ما يثير قلق الحركة وتخوفها من سيناريو الخروج من المشهد السياسي.

خالد هدوي

تونس - وجه المشاركون في الاحتجاجات التي اندلعت الأحد في تونس، شعاراتهم نحو حركة النهضة حيث شكل مطلب إسقاطها وإخراجها من المشهد السياسي واحدا من أهم المطالب على عكس الاحتجاجات السابقة التي كانت تركز على انتقاد ضعف أداء الحكومة والمنظومة الحاكمة بشكل عام منذ إسقاط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

وصب المحتجون في مختلف الولايات جام غضبهم على مقرات الحركة التي تعرضت لأعمال عنف ما يعكس إرثا لمسؤولية النهضة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تعيشها البلاد.

وساعد دخول حركة النهضة طيلة السنوات الماضية في تحالفات حكومية وتوافقات على إبعاد الأنظار عنها باعتبارها الحزب الحاكم.

وأدانت الحركة الأحد الاعتداء على مقراتها، واصفة المحتجين بـ"مجموعات فوضوية وعصابات إجرامية".



غازي الشواشي

كل من يتخوف من هذه التحركات من المؤكد أن لديه ما يخفيه

وقالت الحركة الإسلامية في بيان لها إن "هذه العصابات الإجرامية التي يتم توظيفها من خارج حدود البلاد ومن داخلها للاعتداء على مقرات الحركة ومناضليها وإساعة مظاهر الفوضى والتخريب خدمة لأجندات الإطاحة بالمسار الديمقراطي وتعبيد الطريق أمام عودة الفجر والاستبداد، وما الحملة الإعلامية المسعورة لبعض المواقع الإعلامية الأجنبية والمحلية المرصدة على العنف إلا دليل قاطع على ذلك".

واعتبرت أن المظاهرات تعمدوا ترهيب المتواجدين داخل مقراتها وتهديدهم، متوجهة بالشكر لأجهزة الأمن

تجار الأزمات يعمقون معاناة الجزائريين في ذروة الجفاف وكورونا

اختناق في كل من مستشفي سطيف ووهران، وأرجع مختصون الوضع إلى سوء التوزيع وعدم الاستعداد الجيد، وليس إلى الإنتاج في حد ذاته.

وأعلنت وزارة الصناعة عن إطلاق نشاط قطاعي استعجالي، بهدف تعبئة كل الامكانيات المتوفرة لإنتاج مادة الإسكسجين والرفع من مستوى إنتاجها، نظرا للتعطل المسجل في عدد الإصابات بوباء كورونا وارتفاع الطلب على هذه المادة.

وذكر بيان للوزارة أن "الرجل الأول في القطاع أحمد زغدار قد أسدى تعليمات للمتعاملين العموميين والخواص الناشطين في مجال إنتاج مادة الإسكسجين المضاعفة الطاقات الإنتاجية من هذه المادة بشكلياتها الغازي والسائل، وشدد على ضرورة التنسيق مع المصالح المعنية لوزارة الصحة من أجل ضمان توفير منتظم دون انقطاع للمنشآت الصحية خاصة أيام العيد وعط نهاية الأسبوع".

وأضاف "لقد تم توجيه تعليمات للمصالح المحلية التابعة لوزارة الصناعة من أجل المتابعة الدقيقة على مستوى المحطات لحالة الإنتاج والتسليم اليومي من مادة الإسكسجين، مع التكفل بالمعوقات التي من شأنها عرقلة عمليات التوزيع المنتظم من هذه المادة".

المصنع يقدر بنحو 300 دولار، بينما وصل سعرها في السوق الموازية إلى حوالي ألف دولار"، وأرجع السبب إلى "لهفة مستجدة لدى البعض لاستعمالها عند الحاجة، وتقادي للندرة المسجلة في بعض المستشفيات العامة".

**مصدر مسؤول يقول إن
سعر قارورة الأكسجين في
المصنع يقدر بـ300 دولار
أما في السوق الموازية
فوصل إلى 1000 دولار**

وأضاف المتحدث في تصريح لـ "العرب"، "ناسف لأن تبلغ الرغبة الجامحة في الربح درجة الاتجار في الموصفات والأحجام تماشيا مع المستهلكين، فإنا نداءات التي ترد في عدد من المستشفيات العامة زادت من لهفة الطفيليين لتنشيط تجارة قارورات وأجهزة تركيز الأكسجين التي باتت مطلوبة للاستعمال حتى في المنازل من طرف خواص ودون استشارة طبية.

وذكر مصدر مسؤول في وحدة لإنتاج قارورات الأكسجين بالعاصمة الجزائر، فضل عدم الكشف عن هويته، أن "سعر

جديدة من الأثرياء على حساب القيم التضامنية والحس المدني.

ورغم توجه كل الخطأ الرسمي والديني والإعلامي إلى تفعيل الأوصاف التضامنية والتلاحم بين فئات وأفراد المجتمع، حيث خصص أئمة المساجد خطبة الجمعة الأخيرة لاستهجان الاستغلال غير الأخلاقي لازمة التي تمر بها البلاد والظروف الصحية المعقدة من طرف هؤلاء التجار، إلا أن الوضع المستجذ خلق حالة من التهافت على خزانات الماء وقارورات الأكسجين لدى الكثير من المواطنين.

وإذا كان الأمر مستساغا إلى حد ما في ما عرف بازدهار تجارة البلاستيك، لأن أزمة الجفاف هي التي فرضت نمطا معيشيا على الأسر الجزائرية، واجتهاد الورشات في تسويق الخزانات بمختلف الموصفات والأحجام تماشيا مع المستهلكين، فإنا نداءات التي ترد في عدد من المستشفيات العامة زادت من لهفة الطفيليين لتنشيط تجارة قارورات وأجهزة تركيز الأكسجين التي باتت مطلوبة للاستعمال حتى في المنازل من طرف خواص ودون استشارة طبية.

وذكر مصدر مسؤول في وحدة لإنتاج قارورات الأكسجين بالعاصمة الجزائر، فضل عدم الكشف عن هويته، أن "سعر

فضلا عن العودة القوية لجائحة كورونا التي فرضت وضعها استثنائيا على المستشفيات الحكومية، نظير تزايد أعداد المصابين والمتوفين يوميا.

وسجل ارتفاع كبير في أسعار المواد المذكورة وصل إلى ثلاثة أضعاف، كما فقت ورشات جديدة من أجل تلبية حاجة السكان والمرضى إلى تخزين المياه وقارورات وأجهزة تركيز الأكسجين، حيث ظهرت مؤخرا العديد من الإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي تروج لخزانات الماء من مختلف الأحجام والمواصفات، فضلا عن عروض تاجير قارورات الأكسجين.

ولعل اللافت في هذا التحول الاجتماعي هو هيمنة فئة الطفيليين على قطاع معتبر من السوق، رغم أن العملية برمتها تقع تحت وصاية الحكومة خاصة في ما يتعلق بالجهيزات الطبية، وهي الفئة التي تعودت على استغلال الأزمات لتوسيع نشاطها وتضخيم أرباحها، رغم الموقف السلبي تجاه أصحابها.

وأعاد الوضع غير الأخلاقي سيناريو العشرية الدموية (1990 - 2000)، عندما استغل بعض الأطراف الأوضاع المساوية التي خيمت عليها الأحرار ورائحة الموت لتنشيط أعمالها التجارية والاقتصادية، مما أدى إلى ظهور طبقة

تجار أزمات، لا يوقفهم وازع وطني أو ديني للقيام بسلوك تضامني في المجتمع، بل همهم الوحيد هو الربح فقط.

وازدهرت خلال الأسابيع الأخيرة تجارة خزانات الماء وقارورات الأكسجين بشكل لافت في الجزائر، في ظل الأزمة الخائفة التي تعيشها البلاد بسبب موجة الجفاف وتراجع مخزونات المياه،



استغلال كبير للأزمة الصحية